



في: 15 شتنبر 2024

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الجامعة الوطنية لقطاع العدل المكتب الوطني

واعتصامات عمال كبرى في المغرب



بلاغ

المكتب الوطني يدعو إلى خوض إضراب وطني بالإدارة المركزية وبمختلف محاكم المملكة والمراكز القضائية وبالمديريات الفرعية وبمراكز الحفظ والأرشيف وذلك أيام:

➤ **الأربعاء والخميس 18 و 19 شتنبر 2024.**
➤ **والثلاثاء والأربعاء والخميس 24 و 25 و 26 شتنبر 2024.**

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية لقطاع العدل المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، اجتماعا استثنائيا له يوم الأحد 15 شتنبر 2024، وذلك لتفعيل القرار الصادر عن المجلس الوطني للجامعة المنعقد أول أمس السبت 14 شتنبر 2024 بالرباط، والقاضي بمواصلة النضال أمام غياب أية رؤية واضحة للحكومة بشأن الملف المطلي لموظفات وموظفي كتابة الضبط، وتجنب القطاع تداعيات الاحتقان، لا سيما بعد الاضرابات التي شهدتها على مدى ما يناهز نصف السنة. إن المكتب الوطني للجامعة الوطنية لقطاع العدل، إذ يتفهم الخطوات المبذولة من قبل السيد وزير العدل لاستعادة السلم الاجتماعي بالقطاع وإعلانه في مناسبات متعددة رغبتة في تسوية الملف المطلي في أفق قريب، غير أن الحكومة لحد الآن لم تظهر أية خطوات إيجابية من شأنها طمأنة موظفات وموظفي القطاع، رغم مرور وقت كاف لدراسة مطالبهم العادلة والمشروعة. لكل ذلك وتفاعلا مع مخرجات الدورة العادية للمجلس الوطني للجامعة الوطنية لقطاع العدل، فإن المكتب الوطني يعلن للرأي العام الوطني والقطاعي ما يلي:

أولاً: يشيد بالنقاش الصريح والجاد الذي عرفته الدورة العادية للمجلس الوطني المنعقد يوم السبت 14 شتنبر 2024، ويلتزم بتنفيذ مخرجاته المتخذة بشكل ديمقراطي وشفاف.
ثانياً: تمسكه بإقرار تعديل النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط وتعديل مرسوم الحساب الخاص، وفق ما يحقق التحفيز والتحصين. وبما ينصف مهندسات ومهندسي القطاع، على ضوء مذكرة الجامعة الموجهة للسيد وزير العدل منذ 02 ماي 2024.

ثالثاً: تجديد دعوته للحكومة قصد التجاوب بشكل عاجل مع مطالبنا المشروعة والعادلة باعتبارها الحل الأمثل لتفادي استمرار الاحتقان وتداعياته على مرفق العدالة.
رابعاً: تنزيله لقرار المجلس الوطني بشأن مواصلة المعركة النضالية، عبر إقرار إضراب وطني بالإدارة المركزية وبمختلف محاكم المملكة والمراكز القضائية وبالمديريات الفرعية وبمراكز الحفظ والأرشيف وفق ما يلي:

× **يومي الأربعاء والخميس 18 و 19 شتنبر 2024.**
× **أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس 24 و 25 و 26 شتنبر 2024.**

إن المكتب الوطني للجامعة الوطنية لقطاع العدل إذ يعلن ذلك، فإنه يجدد الدعوة لمناضلاتها ومناضليها وكافة موظفات وموظفي القطاع برص الصفوف وتقوية اللحمة الداخلية، دفاعا عن ملفنا المطلي، الذي يوحدنا جميعا.

وعاشت الجامعة الوطنية لقطاع العدل حرة وصامدة ومناضلة
عن المكتب الوطني